المنظمات الإقليمية وعلاقتها بالشؤون الدولية

د. سميرة خليفة عبدالله كنيدل ــ كلية الآداب ـ جـامعة الزاوية

المقدمـــــــــــة :

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

رغـــــم حداثـــــة هــذا المفهوم كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية إلا إنه يمكن ارجاع جذوره إلى الفكر السياسي المتعلق بالشـــــؤون الدولية إلى عقد الستينات ، فقد شكّل مفهوم الاقليمية أحـــد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي ، وخاصة مع ما صاحبه من جدل ممتد حـول ما يسمّى بالعالمية في مواجهة الإقليمية .

وأي المنهجين ينبغي اتبـاعـه لتنظيم المجتمع الـدولي وحفظ الســلم بين دولـه ، حيث انطلق أنصـــار العالمية إلى التأكيد على أهمية إيجاد تنظيم عالمي يشــمل كافة الدول ، بينما رأى أنصار الإقليمية أن الافضل إيجاد تنظيمات إقليمية نظـــــراً لسهولة إقامتها وكونها أكثر قدرة على الحركة والفاعلية بالمقارنة بالتنظيمات الدولية بالإضـافة للتأكيد على أن الاقليمية ليست بديلاً عن العالمية؛ بل إنها خطوة لتحقيقها .

ومن هذا المنطلق توجّـــه الباحثون نحو تناول مثل هذه المواضيع الحيوية بالدراسة والتحليل لما لها من أهمية في الشؤون الدولية .

Abastract

Despite the novelty of this concept as a level of analysis in international relations, its roots can be traced back to political thought related to international affairs back to the sixties. .

And which of the two approaches should be followed to organize the international community and maintain peace between its countries, as the supporters of globalism set out to stress the importance of creating a global organization that includes all countries, while the supporters of regionalism saw that it is better to find regional organizations due to the ease of their establishment and their being more mobile and effective compared to international organizations in addition to emphasizing However, regionalism is not a substitute for globalization, but rather a step towards achieving it.

From this standpoint, the researchers tended towards dealing with such vital topics by studying and analyzing them because of their importance in international affairs.

كي ننظر إلى البحث بأكثر موضوعية لما له من أهميته السياسية ، تطلب منا دراسة المباحث التالية :

أولاً – الأبعاد الأساسية للمنظمات الاقليمية .

ثانياً – العناصر الواجب توافرها في أي منظمة إقليمية .

ثالثاً – مفهوم المنظمة الإقليمية .

رابعاً – الفرق بين المنظمة الاقليمية والمنظمة العالمية .

خامساً – تقسيم المنظمات الاقليمية .

سادساً – المؤثرات على المنظمات الإقليمية .

يلي ذلك خاتمة تضم أهم النتائج التي توصل اليها الباحث .

أولاً - الأبعاد الأساسية للمنظمات الإقليمية

يمكن التعرف على المنظمات الاقليمية من خلال دراسة ثلاثة أبعاد أساسية وهي :

- تكافؤ العلاقات داخل النظام ، فهناك أنظمة اقليمية تقوم على درجة كبيرة من المشاركة ، أي حق كل طرف في المبادرة باقتراح سياسات عامة للنظام كله وتملكه لفرصة عادلة في مناقشة الاقتراح بجدية من قبل الأطراف الأخرى .
- حركة النظام التي ترتبط بدرجة ملائمة الترتيبات الاقليمية لتحقيق تحسن مطرد في مستوى إنجاز النظام ككل ، الى جانب إبراز قدرته على التأقلم مع الظروف والمستجدات بما يتوافق والإنجاز التنموي .
- تكاملية النظام وتعني بقدرة النظام على تدعيم اتجاه طويل المدى نحو زيادة القواعد والقوانين السائدة في النظام وفي مقابل تقليص صفة السيادة التي تتمتع بها أطرافه ، ومن ثم بروز ميل نحو تكوين ولاءات اجتماعية سياسية لسلطة واحدة داخل الاقليم ككل على حساب الولاءات المركزة حول السلطة داخل الدولة والأطراف الأخرى المكونة لهذا النظام .

والحقيقة أن نمط التفاعلات داخل أي نظام اقليمي يتطور من خلال التداخل بين عاملين أساسيين هما درجة التنسيق في مواقف الاطراف تجاه القضايا الجوهرية للنظام ، وهيكل القوة السائد فيه وتحولاته ، فالنظام الاقليمي يتطور تبعاً لدرجة نضوج عملية الإجماع داخله.

وإزاء هذه الخلفية تتعدد الاتجاهات في تعريف مفهوم النظام الاقليمي[1] ولكن يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية تنطلق كل منها من معيار محدد :

- **الاتجـاه الأول :** يركز على اعتبـارات التقـارب الجغرافي ويجعـل من هـذه الاعتبارات أساساً للتمييز بين النظم الإقليمية.
- **أما الاتجاه الثاني :** فينطلق من أهمية توافر عناصـر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من الناحية الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية .
- **في حين ينتقد الاتجاه الثالث** الاتجاهين السـابقين على أسـاس أن الدول المتجاورة أو المتشـابهة لا يشـترط بالضـرورة أن تكون علاقات وثيقة فيما بينها وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سـياسـية واقتصـادية وثقافية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض[2].

واتساقاً مع الاتجاهات الثلاثة السابقة ، وتجنباً للدخول في مزيد من الاختلافات الفرعية حول تعريف النظام الإقليمي ومكوناته ، فإنه يمكن القول أن هناك اتفاقاً عاماً على عدد من العناصر الواجب توافرها في النظام الإقليمي هي :-

- أن يرتبط بمنطقة جغرافية معينة ، وذلك على أساس ان حجم التفاعلات بين الدول المتقاربـة جغرافيـاً عـادة مـا يكون أكبر وأكثر كثـافـة بين الـدول غير المتجـاورة ، فـالـدول التي تقع في قـارات متبـاعدة عـادة مـا تكون التفـاعلات بينها محدودة ، ولا يستثنى من ذلك سوى الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات استراتيجية عسكرية واقتصادية.

في حين ينتقد الاتجاه الثالث الاتجاهين السـابقين على أسـاس ان الدول المتجاورة أو المتشـابهة لا يشـترط بالضـرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها وأن العامل الحيوي في أي نظـام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سـياسـية واقتصـادية وثقافية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض.

واتساقاً مع الاتجاهات الثلاثة السابقة ، وتجنباً للدخول في مزيد من الاختلافات الفرعية حول تعريف النظام الإقليمي ومكوناته ، فإنه يمكن القول أن هناك اتفاقاً عاماً على عدد من الوثائق الواجب توافرها في النظام الإقليمي هي :-

أ. أن يرتبط بمنطقة جغرافية معينة ، وذلك على أساس أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربـة جغرافيـاً عـادة مـا يكون أكير وأكثر كثـافـة بين الـدول غير المتجـاورة ، فـالـدول التي تقع في قـارات متبـاعدة عـادة مـا تكون التفـاعلات بينها محدودة ، ولا يسـتثنى من ذلك سـوى الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة ، مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات استراتيجية عسكرية واقتصادية[3].

ب. ان لا يقل عن ثلاث دول .

ج. أن لا يضم أيا من الدول العظمى بين الوحدات المكونة له ، على أساس أن وجود إحداها يربطه بالنظام الدولي مباشرة ، بمعنى أنه يجب التفرقة بين أن تمارس الدول العظمى ضغوطاً أو نفوذاً على النظام الإقليمي من خلال التفاعلات الاقتصادية أو العسكرية مع دول النظام الإقليمي ، وبين أن تكون عضوا فيه أو أحد مكونات.

- ان وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام والتي تملك تسييرها ذاتياً وفقاً لحركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي أو نفوذ الدول الكبرى ، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال الحديث عن استقلال كامل للتفاعلات الإقليمية ، وهو الأمر الذي لا يمكن تصوره وخاصة في ضوء ثورة بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة في إطار مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

في المقابل ، نجد هناك تعريف آخر يركز على موضوع السيادة للدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية من خلال تعريفه لها بأنها كل شخص قانوني دولي يخلق عن طريق اتفاقية دولية جماعية ، أطرافها دول تجمع بينها مقومات لتضامن الاجتماعي أو الجوار الجغرافي بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الاعضاء فيه ، والتي لا تنتقص سادتها بالرغم من انضمامها الى هذا التجمع التنسيقي الذي يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها[4].

ثانياً ـ مفهوم المنظمة الإقليمية :ـ

هذا المفهوم من المفاهيم النظرية التي لا تتخذ معياراً واحداً في تعريفها ، كما سبقت الإشارة ، وان كان هناك اتفاق على ان المنظمة الإقليمية هي هيئة دائمة تتمتع بالشخصية القانونية ، وأصحاب هذا الاتجاه يعرفونها بأنها هيئة دائمة تتمتع بالارادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية وتنشأ بالاتفاق بين مجموعة من الدول يربط بينها رباط جغرافي أو سياسي أو مذهبي أو حضاري كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري مستقلة يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكنها من الاضطلاع بالمهام المنوطة بها[5]، ويحدد أصحاب هذا الاتجاه العناصر الواجب توافرها في أي منظمة إقليمية.

ثالثاً ـ العناصر الواجب توافرها في أي منظمة إقليمية :ـ

- ارتكاز المنظمة الإقليمية الى معاهدة جماعية أطرافها الدول .
- توافر مقومات التضامن الاجتماعي والجوار الجغرافي بين تلك الدول .
- تمتع المنظمة الإقليمية بصفة الاستمرارية .

- تمتع المنظمة الإقليمية بالشخصية القانونية الدولية.

والى جانب الاتجاهين السابقين تبرز اتجاهات تبرز أخرى تأخذ في الحسبان أهمية توافق أهداف المنظمة الإقليمية مع أهداف الأمم المتحدة ، وأن يكون من بين أهدافها العمل على حفظ الامن والسلم الدوليين الى غير ذلك من العناصر التي تحدد الصفة الإقليمية المنظمة ، والتي تعكس بدورها نتيجة أساسية مفادها أن ظروف نشأة المنظمات الإقليمية لعبت دوراً كبيراً في تعدد الآراء المحددة لصفة الإقليمية ، والشروط الواجب توافرها لاكتساب هذه الصفة ، وفي هذا الاطار يمكن الاستقرار على عدد من المعايير والاتجاهات التي طرحها معظم باحثي العلاقات الدولية وأصحاب التيار الإقليمي نذكر منها :

الاتجاه الأول وهو الرئيسي أو الغائب الذي يرى توافر شرطين لا غنى عنهما ، هما التحاور الجغرافي والانتماء الى منطقة واحدة ، ولذا أطلق أصحاب هذا الاتجاه مسمى المنظمات شبه الإقليمية على تلك المنظمات التي يتوافر فيها الشرطان السابقان ولكنها تضم في عضويتها أيضاً دولاً أخرى من غير المنطقة الجغرافية .

الاتجاه الثاني ينطلق من معيار شروط العضوية ، بحيث يقصر صفة الإقليمية على تلك المنظمات التي لا تكون شروط العضوية فيها مفتوحة لكل الدول حتى وإن ضمت دولاً من مناطق مختلفة ، مثل حركة عدم الانحياز.

الاتجاه الثالث يستند الى موقع الدول من المنطقة الجغرافية ، ويفرق في هذا السياق ما بين دول القلب والدوا الهامشية ، رغم الصعوبة التي ترتبط بهذا التقسيم ، وخاصة في تلك المناطق التي تفتقر للتعريف العلمي مثل الحديث عن منطقة الشرق الأوسط ودخول بعض الدول أو الخروج منها وفقاً لأسباب سياسية أو استراتيجية ، وتتراجع هذه الصعوبات عندما نتحدث عن منطقة جغرافية تمتلك من الخصائص التاريخية والحضارية ما يجعلها تتميز عن غيرها من المناطق مثل الحديث عن المنطقة العربية [6].

وتثير الاتجاهات الثلاثة السابقة حالات من عدم الوضوح التي ترتبط بعملية تصنيف المنظمات ما بين إقليمية وشبه إقليمية ودولية من جانب ، وتعدد المعايير المحددة لصفة المنظمة وأهدافها من جانب ثان ، ومدى اتساع اطار الحركة الخاص بالمنظمة من جانب ثالث ، الأمر الذي يقودنا الى النقطة التالية الخاصة بأوجه التمييز بين المنظمة الإقليمية والأخرى العالمية من جانب ، وتصنيف المنظمات الإقليمية وفقاً لدورها من جانب آخر.

رابعاً ـ الفرق بين المنظمة الإقليمية والمنظمة العالمية :

أول مظاهر التفرقة وأكثرها تحديداً للصفة الإقليمية عن العالمية يرتبط بنطاق العضوية ، فالمنظمة العالمية هي التي يمكن أن تشترك في عضويتها أية دولة من دول العالم بصرف النظر عن موقعها الجغرافي أو مذهبها السياسي أو الحضاري أو غيرها ، أما المنظمات الإقليمية فهي التي تقتصر فيها العضوية على عدد من الدول بعينها بحيث لا يمكن اشتراك الدول الأخرى في عضويتها.

أما ثاني مظاهر التفرقة فقد حددته المواثيق والمعاهدات الدولية ، فعلى سبيل المثال نص ميثاق عصبة الأمم في مادته الـ21 على شرعية قيام الاتفاقيات الإقليمية (وإن لم تحدد معنى هذا الاتفاق أو عناصره) ، كما نجد أن ميثاق الأمم المتحدة تناول العلاقة بينها وبين المنظمات الإقليمية في المواد 52 ، و53 ، و54 في الفصل الثامن، وذلك بالتأكيد على ضرورة توافق أهداف المنظمة الإقليمية مع مبادئ الأمم المتحدة ، وأن تستند العلاقة لعدد من الاحكام العامة ابرزها حرص الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية على تسوية الصراعات بالطرق السلمية ، وأن يدعم مجلس الامن هذه المنظمات على تسوية وحل المنازعات المحلية .

كذلك تضمنت المادة الـ51 إمكانية تأسيس منظمات إقليمية عسكرية ذات طابع دفاعي، كون هذه المنظمات تمثل إحدى وسائل تسوية المنازعات الدولية سلمياً كما توضحها المادة 33 من الميثاق[7].

خامساً ـ تقسيم المنظمات الإقليمية :

يستند التقسيم الغالب للمنظمات الإقليمية الى طبيعة الدور الذي تقوم به المنظمة فمن الضروري الأخذ في الاعتبار تعدد الأدوار والأهداف التي تقوم على أساسها المنظمة، بشكل يصعب معه في بعض الأحيان تصنيفها نتيجة لتداخل الأدوار ، ولكن يظل للهدف الرئيسي المعلن لقيام المنظمة اليد الطولى في التصنيف ، وهو ما يتضح في التالي :

أ. المنظمات السياسية العامة ، ويستند دورها الى تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسسي الإقليمي وتقديم الدعم للعمل المشترك في المحيط الدولي ، الى جانب حل النزاعات والخلافات بين أعضائها الذين ينتمون الى منطقة جغرافية حضارية واحدة مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول[8] .

سادساً ـ المؤثرات على المنظمات الإقليمية :

تشتمل العوامل المحددة لدور المنظمة سواء كانت إقليمية أو دولية على ثلاثة محددات هي :

أ. **البيئة الخارجية أو الدولية :** تلعب التفاعلات العالمية وطبيعة النظام الدولي دوراً رئيسياً شكل وأداء المنظمات ، فمع سيادة مناخ الحرب الباردة واشتداد الاستقطاب الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، كثرت الضغوط الواقعة على المنظمات الدولية والإقليمية على السواء ، الأمر الذي يجعلها أقرب لأن تكون أداة في الصراع أو مجرد مندى للمواجهات السياسية مما يحد من محتوى أي دور مستقل أو مؤثر بعيداً عن لعبة الاستقطاب[9].

في المقابل نجد أن الصورة تختلف نسبياً في حالة الانفراج الدولي حيث تزداد القدرة على الحركة بعيداً عن لعبة القوى التي تمارسها القوى العظمى ، مثل ذلك تنامى دور الجماعة الاوربية على مستوى سياستها الخارجية في الفترة ما بين 1968 و1972 وبلورة دورها السياسي ، وما بين الصورتين نجد ان هناك نماذجا مثل حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفروآسيوية[*] انطلقت كمحاولة لتجاوز تأثيرات حدة الاستقطاب والرغبة في عدم الارتباط باي من القوتين العظمتين أثناء النظام العالمي ثنائي القطبية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي).

ب. **البيئة الإقليمية :** تشكل درجة التناغم والتوافق على المصالح العامة والأهداف من جانب ، وتحجيم النزاعات والخلافات من جانب ثان ، ومساحة الحركة التي تتوافر لقيام المنظمة بدور نشط سواء بين أعضائها أو على المستوى الدولي من جانب ثالث، وفي هذا الاطار تبرز عوامل مساعدة مثل تشابه النظم الاقتصادية والسياسية جنباً مع الالتفاف حول قضايا جوهرية مثل قضية التحرر الوطني في الخمسينات والستينات وقضية مناهضة التمييز العنصري وقدسية الحدود والصراع العربي الإسرائيلي ، حيث برزت مثل هذه القضايا كعوامل دافعة لنشاط منظمة جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، على سبيل المثال، وكشروط لقبول العضوية بها.

ج. درجة المؤسسية ، تتفاوت المنظمات الإقليمية في تحديد إطار الحركة الخاصة بها وفقاً لما توضحه المواثيق والمبادئ العامة التي اتفق عليها مؤسسو المنظمة ، ولذا نجد أن الأمانة العامة في منظمة الوحدة الافريقية يقتصر دورها على الدور التنظيمي الإداري ، بينما يتجاوز دور مثل هذه الأمانة في منظمة الدول الامريكية

وجامعة الدول العربية الدور الإداري وهو ما ينطبق ايضـــاً بدرجة أكبر في حالة الاتحاد الأوربي ، ويمكن إرجاع هذا التفاوت الى الحرص على الاســـتقلالية من جانب الدول الأعضـاء في المنظمة ، وخاصـة بالنسـبة للدول التي نالت اسـتقلالها في فترة قريبة من دخول منظمة إقليمية.

- أن لا يقل عن ثلاث دول
- أن لا يضـم أيا من الدول العظمى بين الوحدات المكونة له ، على أسـاس أن وجود إحداها يربطـه بـالنظـام الدولي مباشـــرة ، بمعنى أنه يجب التفرقة بين أن تمارس الـدول العظمى ضـــغوطـاً أو نفوذاً على النظـام الإقليمي من خلال التفـاعلات الاقتصـادية أو العسـكرية مع دول النظام الإقليمي ، وبين أن تكون عضـوا فيه أو أحد مكوناته[10].
- أن وحدات النظـام الإقليمي تدخل في شـــبكـة معقدة من العلاقـات الســـيـاســـيـة والاقتصـادية والاجتماعية الخاصـة بالنظام والتي تملك تسييرها ذاتياً وفقاً لحركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي أو نفوذ الدول الكبرى ، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال الحديث عن اســـتقلال كـامل للتفاعلات الإقليمية ، وهو الأمر الذي لا يمكن تصـوره وخاصـة في ضـوء ثورة الاتصـالات والمواصـلات المعاصـــرة واعتبارات الاســـتراتيجية الدولية ، فالولايات المتحدة الامريكية على ســبيل المثال تســتطيع أن تؤثر في حجم وطبيعة التفاعلات في نظام إقليمي ما من خلال صـفقات التسـليح أو المعونة الاقتصـادية أو الدعم السـياسـي لبعض الدول أو من خلال التدخل العســكري المباشــر أو التهديد به ، ولكن تظل النقطة المحورية هنـا والتي يجـب التـأكيد عليهـا هي أن التفـاعلات الإقليميـة لا يجب أن تكون مجرد رد فعل وامتداد لســـيـاســـات الدول الكبرى أو العظمى ، بل يجب أن تســـتند الى ظروف الإقليم وطبيعة نظمه السياسية والاجتماعية ونوع العلاقات التي تربط بين أعضائه[11].

وفي هذا الاطـار ، يمكن وضـــع تعريف محدد للنظام الإقليمي بأنه يمثل مجموعة من الدول الموجودة في منطقة جغرافية وتوجد بينها شـبكة معقدة من التفاعلات السـياسـية والاقتصادية وغيرها.

الخاتمة

وفي خـاتمـة هذا البحث أرى من الواجب التنويه أن هذا المفهوم يرتبط بموضـــوع التكـامل الـدولي والذي يعتبر التكامل الإقليمي أحد محاوره الأســـاســـية ، وقد تناولت

نظريات التكامل الإقليمي شـــروط العملية التكاملية والمتطلبات اللازمة لنجاحها ، في هذا الاطار يتم تناول عدة عوامل مثل وجود العدو الخارجي المشترك الذي يوحد البيئة الموضـــوعية للتكامل ، ووجود الدولة القائد أو الدولة النموذج التي تتصـــدى لقيادة العملية التكاملية ، والاحســـاس بالتوزيع العادل للمكاســـب وللأعباء ، ووجود الثقافة السياسية المشتركة ، ووجود نخب سياسية حاكمة ذات أهداف وسياسات متقاربة ، ووجود المنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية القادرة على تنشـــيط التبادلات والتفاعلات .

ولذلك يتميز أي نظام إقليمي بنمط معين من التفاعل (أو العلاقات المتبادلة) بين أطرافه ، ويحكم هذا النمط التفاعلي متغيران أســاســيان أحدهما كمي والآخر كيفي ، فالبنســبة للمتغير الكمي نجد أنه يرتبط بمدى خضـــوع التفاعلات الحادثة في الســـاحة الإقليمية لقواعد وقوانين منتظمة ومعروفة ســـلفاً ، فضـــلاً عن درجة التزام الأطراف الإقليمية بهذه القوانين ، أم المتغير النوعي فيتعلق بوصـــف طبيعة العلاقات الســـائدة بين هذه الأطراف .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامـــــــــش :

1. مصطفى علوي سيف ، قضايا الأمن العالمي ، قضـــايا ومشـــكلات عالمية معاصـــرة، الجامعة العربية المفتوحة ، الكويت ، 2005 ، ص199-206.
2. نادية محمود مصطفى ، رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية ، القاهرة ، 2005، الدار الجامعية ، ص200.
3. نادية محمود مصطفى (إشراف وتحرير) ، علم السياسة ، مراجعات نظرية ومنهاجية ، القاهرة ، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي (4-5) 2003/2001 ، جامعة القاهرة ، الدار الجامعية، ص95.
4. مصـطفى علوي، الامن، رؤية حول المفهوم، مجلة النهضـة، القاهرة ، كلية الاقتصـاد والعلوم السياسية، العدد الخامس، 2000، ص51.
5. نادية محمود مصطفى ، العولمة وحقل العلاقات الدولية، د.سيف الدين عبد الفتاح، د.حسن نافعة ، العولمة والعلوم السـياسـية، سـلسـلة محاضـرات الموسـم الثقافي (1) العام الجامعي 1999/1998، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية، 2000، ص99-203.

(*) المجموعة الأفروإسيوية :

- المجموعة السـكانية التي سـكنت الأناضـول وأرمينيا وإيران وجبال زاغروس في العصـر المحاسـي والأناضـول في العصـر الحجري الحديث ، كانت مجموعات منعزلة عن المجموعة التطوقية التي سكنت بلاد الشام ، ولم تختلط نعها حتى حقب لاحقة .
- المجموعة التطوقية في بلاد الشام كان لها تأثير كبير على جينات سكان الجزيرة العربية ومصر وشرق أفريقيا يكاد يتطابق مع انتشار اللغات الأفروأسيوية الى استمرارية تأثيرها في العصر البرونزي والحجري الحديث في بلاد الشام كما يظهر في عينات دراسة لازاريدس 2016.

6. Shahrbanou Tadjbakhash&Anuradha M. Chenoy, Human Security : Concepts and Implications, London: Routledge, 2006, 303.
7. Thierry Balzacq "the three facesof Securitization : Pollitical Agency, Audience and Context" European Journal of international Relations, Vol. 11. No.2 (2005), 171-2001 .
8. david Baldwin, "Security Studies" and the Wnd of the cold war" world Politices, Vol 48, No.1 (October 1995), 117-141.
9. فاطمة غلمان ، النظام النووي والكيل بمكيالين ، مجلة المستقبل العربي ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 357 ، نوفمبر 2008 ، ص173.
10. محمد فايز فرحات ، مستقبل الانتشار النووي فيشمال شرقي آسيا ، السياسة الدولية ، العدد 167 ، السنة 43 ، يناير 2007 ، ص135
11. ايان انطوني ، وشـانون كايل وآخرون ، حظر الأسـلحة ، الحد من الأسـلحة في التسـلح ، ونزع السلاح والامن الدولي ، الكتاب السنوي ، دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 2005 ص 92.